

هل ترفع إسرائيل التحفظ على تطبيع العلاقات مع تركيا

نتنياهو كان عقبة أمام التطبيع.. فماذا عن بينيت؟

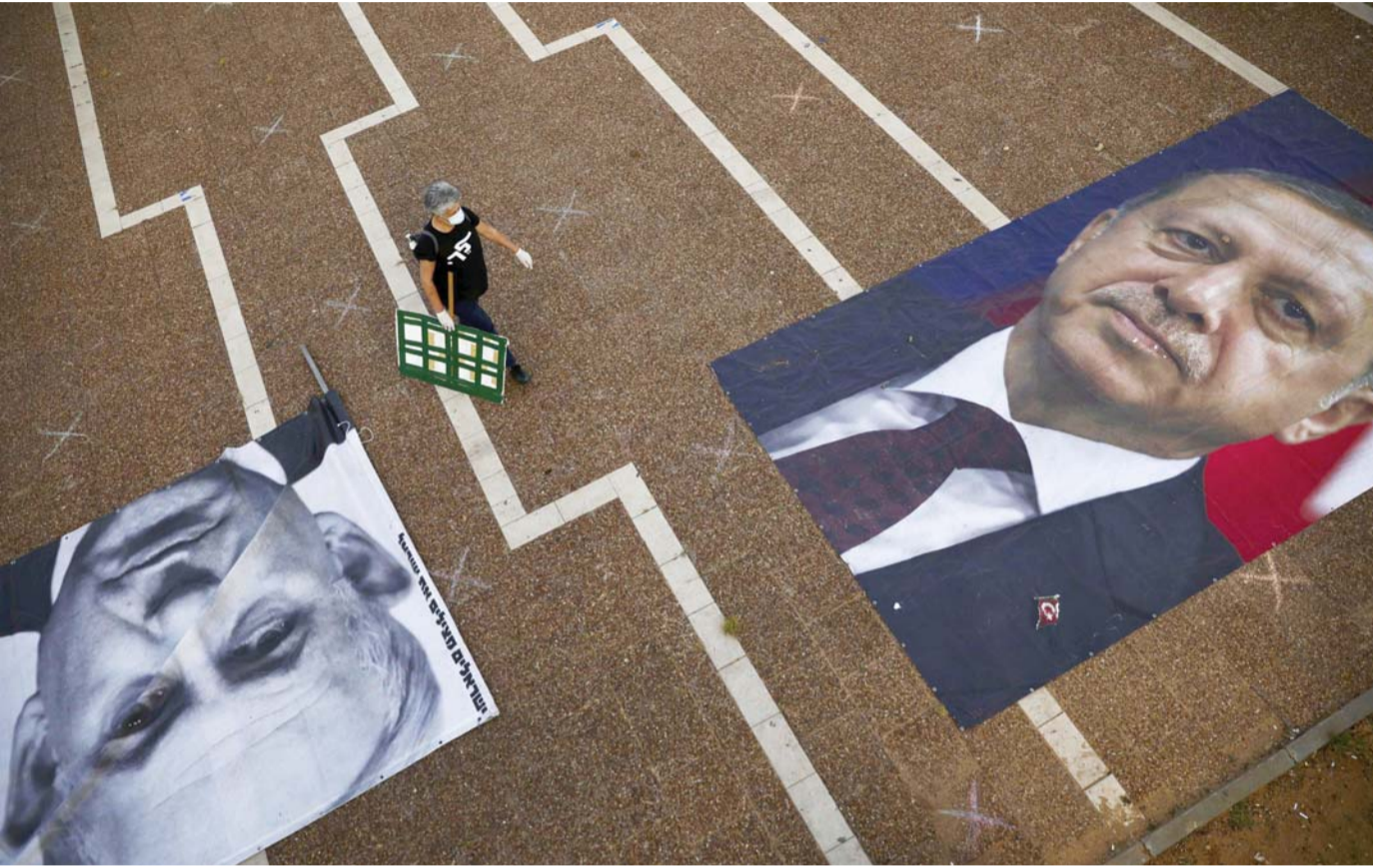
مع تولي الحكومة الإسرائيلية الجديدة مهامها، سارعت تركيا إلى التعبير عن رغبتها في استئناف العلاقات الدبلوماسية مع تل أبيب، فيما يؤكد مسؤولون أتراك أن رئيس الحكومة السابق بنيامين نتنياهو لم يبد أي تجاوب مع دعوات التطبيع.

أنقرة - يعكس الاتصال الهاتفي النادر الذي أجره الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بنظيره الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ هتاه فيه على توليه منصبه الائتالي، الاندفاع التركية لتطبيع العلاقات مع تل أبيب واستكشاف فرص تحقيقها سريعا في ظل حكومة إسرائيلية جديدة يبدو أنها تتجه إلى مغادرة التردد وأكثر حماسة من حكومة نتنياهو السابقة. وأوضح أردوغان خلال الاتصال مع هرتسوغ أن تركيا وإسرائيل لديهما إمكانات كبيرة في مختلف المجالات لإسما في الطاقة والسياحة والتكنولوجيا. وأضاف أن المجتمع الدولي يتشد الوصول إلى حل دائم وشامل على أساس حل دولتين للصراع الفلسطيني الإسرائيلي في إطار قرارات الأمم المتحدة. ولم يبد رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق حماسية تذكر في التفاعل مع المساعي التركية لتطبيع العلاقات بل أبدى ترددا، إلا أن التبادل الاقتصادي بين الجانبين لم يتأثر رغم الخلافات المتفاقمة على عدة أصعدة.

مسؤول تركي يؤكد رغبة بلاده في تطبيع العلاقات بعد تشكيل الحكومة الجديدة وأن المشكلة كانت مع القيادة السابقة

وفي ظل حكومة إسرائيلية جديدة برئاسة نفتالي بينيت، يتوقع مراقبون أن تكمل مساعي تركيا بالنجاح وأن تغادر تل أبيب هفتها مع رحيل نتنياهو. وفي وقت سابق نقلت صحيفة يسرايل هيموم عن مسؤول تركي لم تكشف اسمه، أن بلاده ترغب في إقامة علاقات جيدة مع إسرائيل، لكن مشكلتها مع القيادة الإسرائيلية (حكومة نتنياهو). وقال المسؤول التركي للصحيفة "نحن

تبادل المعلومات المخبرية والغنا تدريبات عسكرية مشتركة. وفي عام 2016، عادت تركيا لتعلن استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بعد ست سنوات من الشقاق، حيث أكد أردوغان في حينه حصول اتفاق مع إسرائيل وأن "العلاقات الاقتصادية والديبلوماسية بينهما على مستوى القائم بالأعمال. وتأتي القضية الفلسطينية على رأس الخلافات بين أنقرة وتل أبيب، حيث وصف أردوغان إسرائيل خلال عملياتها



رحل نتنياهو فاندفع أردوغان

وفي عام 2020 صوّتت تركيا ما قيمته 4.7 مليار دولار إلى إسرائيل. وبهذا الرقم احتلت الأخيرة المرتبة التاسعة بين الدول التي تصدر لها تركيا أكثر من غيرها. وفي الأشهر الأربعة الأولى من عام 2021 ارتفعت صادرات تركيا إلى إسرائيل إلى مليار و851 مليون دولار، بزيادة قدرها 35 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وأصبحت إسرائيل الدولة الثامنة لصادرات تركيا في هذه الفترة. وقبل عشر سنوات بلغت صادرات تركيا إلى إسرائيل 2.4 مليار دولار، واحتلت إسرائيل المرتبة 17 في صادرات تركيا. وبحسب الأرقام فقد بلغ حجم التجارة الخارجية بين تركيا وإسرائيل عام 2020، 6.2 مليار دولار.

تهزها تصريحات إعلامية وتوترات فوق السطح، وخاصة أن هذه التوترات مرتبطة بشخصين اثنين هما نتنياهو وأردوغان. ومنذ سنوات طويلة تسير العلاقات التركية - الإسرائيلية على مبدأ فصل الاقتصاد عن السياسة، في معادلة تثبت أنه ليس بالضرورة أن يكون هناك ربط بين التصريحات السياسية بشئ أصنافها اللادعة أو السلسلة مع حجم التبادل التجاري بين دولتين معينتين. وتؤكد البيانات الرسمية الصادرة عن معهد الإحصاء والبنك المركزي التركي أن العلاقات الاقتصادية وحجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل لم ينقطع، بل على العكس يزدادان، ويقابلها أيضا تصاعد في حجم الاستثمارات المباشرة المتبادلة بين البلدين.

الأخيرة في قطاع غزة "بفولة الإرهاب"، لكن مراقبين اعتبروا تصريحاته مجرد تسجيل موقف وخدمة لصورته ك"حام للمسلمين" لا أكثر. ويقول سنان أولجن رئيس مركز دراسات الاقتصاد والسياسة الخارجية في إسطنبول إن "التصعيد والتوتر في القدس الشرقية اندلع في الوقت السيء بالنسبة إلى تركيا". ويعتقد أولجن والعديد من المراقبين دور وساطة بين إسرائيل والفلسطينيين إذ جرت في الماضي مباحثات منتظمة مع الكنيست وكذلك مع القيادة الفلسطينية. وتبقى العلاقات التركية - الإسرائيلية مستندة إلى شبكة عميقة وواسعة من المصالح المتبادلة، ومن الصعب أن

تبادل المعلومات المخبرية والغنا تدريبات عسكرية مشتركة. وفي عام 2016، عادت تركيا لتعلن استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بعد ست سنوات من الشقاق، حيث أكد أردوغان في حينه حصول اتفاق مع إسرائيل وأن "العلاقات الاقتصادية والديبلوماسية بينهما على مستوى القائم بالأعمال. وتأتي القضية الفلسطينية على رأس الخلافات بين أنقرة وتل أبيب، حيث وصف أردوغان إسرائيل خلال عملياتها

طالبان تدعو السكان إلى الاستسلام لتجنب القتال في المدن

وهذه الدعوة من طالبان تذكر بالاستراتيجية التي استخدمتها عند استيلائها على السلطة في منتصف التسعينات: محاصرة المدن وإرغام الزعماء التقليديين على التفاوض على استسلام. وسقطت عدة مناطق في محافظة مجاورة لكابل في الأونة الأخيرة في أيدي طالبان ما أثار مخاوف من أن تهاجم قريبا العاصمة أو مطارها الذي يشكل طريق الخروج الوحيد للرعيا الأجانب من المدينة.



أمير خان متقي من الأفضل أن يتجنب مواطنونا تعرض مدنها لأضرار

وفي السنوات الماضية هاجمت طالبان مدنا كبرى دون التمكن من الحفاظ على سيطرتها عليها. واستولت مرتين لفترة وجيزة في 2015 و2016 على مدينة قندوز بشمال البلاد وفي عام 2018 على مدينة غزني على بعد 150 كلم جنوب غرب كابل قبل أن تطرد منها بشكل نهائي. وفي يوليو هاجمت للمرة الأولى منذ بدء هجومها الحالي عاصمة ولاية، قلعة نو (شمال غرب). والخلافا أعلنت وزارة الدفاع الأفغانية أن القوات الأفغانية ظهرت بالكامل المدينة، عاصمة محافظة بادغيس، بعد عدة أيام من المعارك. لكن المتمردين سيطروا أيضا على منطقتين في محافظة باميان (وسط) بعد انسحاب القوات الأفغانية.

كابول - دعت حركة طالبان الثلاثاء سكان المدن الأفغان إلى الاستسلام لتجنب المعارك في المدن، فيما تحقق الحركة المتمردة مكاسب ميدانية متسارعة. وقال أمير خان متقي وهو مسؤول كبير في الحركة في تغريدة نشرها ناطق باسم طالبان "الآن ومع انتقال المعارك من الجبال والصحاري إلى أبواب المدن لا يريد المجاهدون القتال داخل المدن من الأفضل أن يستخدم مواطنونا والعلماء كل القنوات للدخول في اتصال" مع طالبان بهدف "التوصل إلى اتفاق منطقي لتجنب تعرض مدنها لأضرار". وأمير خان متقي وزير الإعلام والثقافة السابق في نظام طالبان (1996 - 2001) مدير "لجنة الدعوة والإرشاد" في حركة طالبان التي يتوجه إليها عسكريون أو رجال الشرطة ومسؤولون حكوميون وموظفون في القطاع العام أو مجرد مواطنين، إذا كانوا يريدون الانشقاق أو الاستسلام للمتمردين. وتابع في رسالة صوتية نشرها على تويتر ذببح لله مجاهد الناطق باسم الحركة أن طالبان "تؤكد لكل السكان أن أفغانستان ستكون وطنهم جميعا وأنه لن يسعى أحد للانتقام". وبعد الاستيلاء في الشهرين الماضيين على مناطق ريفية واسعة خلال هجوم اطلقته مع بدء الانسحاب النهائي للقوات الأجنبية من البلاد في مطلع مايو، تطوق طالبان عدة عواصم ولايات. ولا يبدي الجيش الأفغاني الذي بات محروما من الإسناد الجوي الأميركي المهم مقاومة شديدة ولم يعد يسيطر سوى على المدن الكبرى ومحاور الطرق الرئيسية.

بقاء القوات الإريتيرية في تيغراي يعمق أزمات إثيوبيا

أبي أحمد بوجود قوات إريتيرية معلنا أنها ستسحب. وميدانيا، أعلنت القوات المتمردة في تيغراي الثلاثاء شن هجوم جديد بعد أقل من أسبوعين على هجوم أول سيطرت فيه على عاصمة الإقليم ميكيلى، وأرغم الحكومة على إعلان وقف إطلاق النار والبدء في مسار مصالحة وهو ما وافق عليه المتمردون بشروط. وقال بيان موقع من "حكومة تيغراي" الأحد "توافق على وقف إطلاق نار مبدئي بشرط حصولنا على ضمانات موثوقة بعدم المساس بأمن شعبنا" لاحقا. وأضاف "رغم ذلك وقبل إضفاء طابع رسمي على اتفاق لوقف إطلاق النار، يتوجب حل المسائل الشائكة". وكانت بعض الشروط الواردة في البيان عسكرية الطابع فيما أخرى سياسية، على غرار عودة قوات أمهرة والقوات الإريتيرية إلى "مواقعها حيث كانت قبل الحرب" واستئناف عمل "حكومة تيغراي المنتخبة ديمقراطيا، وإعادة كافة صلاحياتها ومسؤولياتها الدستورية".

كما طالبت "الجهبة" ب"إجراءات كفيلة بمساعدة أبي أحمد والرئيس الإريتيري أسياس أفورقي بشأن الأضرار التي تسببها بها"، إضافة إلى تشكيل الأمم المتحدة "هيئة تقصي حقائق مستقلة" حول "الجرائم المريعة" التي ارتكبت خلال النزاع. ووردت كذلك شروط ذات طابع إنساني على غرار "توزيع المساعدات الإنسانية بلا عراقيل، من جميع الجهات وبكافة وسائل النقل" و"عودة سكان تيغراي". وتضعف شروط المتمردين في تيغراي سلطة رئيس الوزراء الإثيوبي وقد فتحت الباب، إذا ما تم القبول بها، أمام حركات تمرد أخرى في الأقاليم الإثيوبية الأخرى التي تعيش دورها ظروفا مشابهة لما يعيشه إقليم تيغراي.

ويدعو القرار الذي أقرته الثلاثاء عشرون دولة من أصل أعضاء مجلس حقوق الإنسان الـ47، مقابل 14 صوتا معارضا وامتناع 13 عضوا عن التصويت، إلى "وقف فوري لكل الانتهاكات لحقوق الإنسان والتجاوزات والانتهاكات للقانون الإنساني الدولي". ويدعو النص إلى "انسحاب سريع ويمكن التثبت منه لقوات إريتريا من منطقة تيغراي".

وتدخلت إريتريا الواقعة على حدود تيغراي الشمالية منذ الأشهر الأولى من النزاع قبل ثمانية أشهر دعما للجيش الإثيوبي في العملية التي شنّها على السلطات المحلية السابقة في الإقليم. ويتهم الجيش الإريتيري بارتكاب فظائع بحق المدنيين في تيغراي من إعدامات سريعة وعمليات اغتصاب وغيرها، وأقر رئيس الوزراء الإثيوبي

لكنه أعرب عن قلقه الشديد حيال التجاوزات الواسعة النطاق المرتكبة في المنطقة خلال الأشهر الماضية، ومن ضمنها مجازر بحق السكان وأعمال عنف جنسية.

قادة تيغراي يشترطون عودة القوات الإريتيرية إلى مواقعها حيث كانت قبل الحرب من أجل القبول بوقف إطلاق النار

وأشار تحديدا إلى ضلوع قوات إريتريا في هذه التجاوزات، ومن ضمنها انتهاكات للقانون الدولي تساهم في تأجيج النزاع.

جنييف - دعا مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الثلاثاء قوات إريتريا إلى الانسحاب سريعا وبصورة يمكن التثبت منها من إقليم تيغراي الإثيوبي الذي يشهد نزاعا، وإلى الوقف الفوري لكل التجاوزات المرتكبة فيه، فيما يعمق بقاء القوات الإريتيرية في الإقليم المتمرد أزمات أديس أبابا. ورغم إعلان رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد، الذي أعلن وقفا أحاديا لإطلاق في تيغراي، أن جميع القوات الإريتيرية المتحالفة معه قد غادرت، إلا أن تقارير دولية تؤكد عكس ذلك. وصادق مجلس حقوق الإنسان على قرار طرحه الاتحاد الأوروبي، يثني على وقف إطلاق النار الذي أعلنته الحكومة الفدرالية الإثيوبية في نهاية يونيو، ومشاركتها في تحقيق مشترك حول الوضع في تيغراي.



القوات الإريتيرية تتحدى الدعوات الدولية والمحلية